

وتصفية قضية فلسطين وفي مقدمتها الحلف السعودي الهاشمي العميل « (٣٢) . وليس المهم مشروع القرار بحد ذاته ، بل طبيعة النقاشات التي دارت حول ذلك القرار ووجهات النظر التي قدمت . والتي تعكس الاتجاهات السياسية في قطاع غزة خلال هذه الحقبة . فهناك رأي كان يوازن بين فوائد ومضار القرار عبر عنه احد اعضاء المجلس التشريعي بقوله « لو نظرنا الى ما سيعود علينا من فوائد وما قد يصيبنا من اضرار لوجدنا ان الاضرار كثيرة » (٣٣) . وايده عضو اخر داعيا الى « اتباع سياسة عدم التصريح العلني فني ذلك حماية للعاملين من ابنائنا في السعودية ، ولذلك ارى حذف الجملة الاخيرة وهي (في مقدمتها الحلف السعودي الهاشمي العميل) فالتمسح يغني عن التصريح » (٣٤) . علما بأن صاحب الاقتراح الاول هو من كبار المقاولين ، واصحاب المصالح الاقتصادية في دول الخليج .

مقابل وجهة النظر « الاقتصادية » الداعية الى تخفيف صيغة القرار وتعويمه ، قدمت جملة آراء تؤكد تبنيها للاقتراح ، اضافة الى اسبابها السياسية الواضحة بدعها للقرار المذكور ، وقد قدمت وجهة نظر هذه ، والتي اشترك فيها أكثر من عضو ، الاسباب التالية : معركة التحرير المقبلة هي جزء لا يتجزأ من معركة المصير العربي . ان القوى المتصارعة في الوطن العربي هي اليوم في معسكرين لا ثالث لهما ، الاول معسكر القوى الوجودية القومية الاشتراكية المتحررة التي يقف ضدها المعسكر الاخر ، معسكر الاستعمار والعملاء والرجعيين ، ونحن لا نستطيع ان نقف موقف المتفرج بين الذي يريد ان يقضي على قضيتنا ويتآمر علينا وبين الذين يعملون معنا ومن اجل استرداد فلسطيننا . شعبنا لا يستطيع ان ينعزل عن المعركة ، لان المعركة هي معركته ومعركة مصيره وان ارادته ان يكون في قلب المعركة وفي طليعتها جنبا الى جنب مع القوى العربية المتحررة .

ان المعركة الدائرة حاليا هي معركة حول القضية الفلسطينية . . وليست قضية سعود وحسين والجمهورية العربية المتحدة . ان ما يجري في المنطقة هو صراع من اجل طمس قضيتنا . لسنا متفرجين ولكننا شركاء . ان القضية قضيتنا ويجب ان يكون موقفنا واضحا . . . النقطة الهامة هي ان الحلف السعودي الهاشمي لم يقل اصحابه انهم تحالفوا ضد اسرائيل بل تحالفوا ضد امال العرب . ونحن هؤلاء العرب الذين تحالف أولئك الناس على آمالنا وعلى عربيتنا ، فهل نسكت ؟ هل نكتم الشهادة ؟ « (٣٥) . ومن ملاحظة النقاشات التي دارت حول ذلك القرار تتضح ثلاث حقائق هامة :

١ - على الرغم من ارتباط مشروع القرار بموقف رسمي مصري ،